

لِرَقَابَةِ الدِّسْتَوْرَةِ

عَلَى مَبْدَأِ النَّاسِبِ

دراسة مقارنة



الأستاذ الدكتور

حسين جبر حسين الشويلي



مركز الأبحاث والبحوث

المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
9	المقدمة
15	الفصل التمهيدي:- تحديد مفهوم مبدأ التناسب
19	المبحث الأول :- المفهوم العام للتناسب
19	المطلب الأول :- المعنى اللغوي للتناسب
21	المطلب الثاني :- المعنى الاصطلاحي للتناسب
23	المبحث الثاني :- مفهوم التناسب في القانون الاداري
23	المطلب الأول :- تحديد مبدأ التناسب في القانون الاداري
28	المطلب الثاني :- تمييز مبدأ التناسب في القانون الإداري
28	الفرع الأول:- التمييز بين التناسب والسلطة التقديرية
29	الفرع الثاني :-التناسب والملاءمة
31	الفرع الثالث :- رقابة التناسب ورقابة التكيف القانوني للوقائع
34	المبحث الثالث :- مفهوم التناسب في القانون الدستوري
35	المطلب الأول :- مفهوم التناسب في التشريع
39	المطلب الثاني :- مفهوم التناسب في مجال الدستورية
44	المطلب الثالث :- صعوبات الرقابة على مبدأ التناسب في القانون الدستوري

رقم الصفحة	الموضوع
51	الفصل الأول:- أساس الرقابة الدستورية على مبدأ التناسب
53	مطلب تمهيدي:- أساس الرقابة على التناسب في القانون الإداري
53	الفرع الأول:- الاتجاهات التي تربط عدم التناسب بعيوب القرار الإداري
55	الفرع الثاني:- القاعدة القضائية أساس للرقابة على التناسب في القضاء الإداري
59	المبحث الأول:- سلطة القاضي الدستوري الواسعة في التفسير والتكييف بوصفها أساسا لرقابة التناسب
60	المطلب الأول:- اختلاف طبيعة التفسير الدستوري
62	المطلب الثاني: سلطة القاضي الدستوري في التكييف
67	المبحث الثاني:- المبادئ العامة للقانون أساس للرقابة على التناسب
60	المطلب الأول:- أساس المبادئ العامة للقانون
72	المطلب الثاني:- المرتبة الإلزامية للمبادئ العامة للقانون
77	الفصل الثاني مرجعيات القاضي الدستوري في الرقابة على التناسب
78	المبحث الأول:- النصوص الدستورية الصريحة
80	المطلب الأول:- مجموعة الحقوق الأساسية القابلة لتقييد المشرع من غير توجيه دستوري محدد

رقم الصفحة	الموضوع
80	المطلب الثاني :- مجموعة الحقوق الأساسية القابلة لتقييد المشرع وفق بعض الشروط الدستورية
83	المطلب الثالث :- مجموعة الحقوق الأساسية القابلة للتقييد بمقتضى القانون
86	المبحث الثاني :- المبادئ الدستورية الضمنية (روح الدستور)
88	المطلب الأول:- المبادئ الضمنية المستخلصة من إعلانات الحقوق
92	المطلب الثاني:- المبادئ الضمنية المستخلصة من الدستور
97	الفصل الثالث :- نطاق الرقابة على التناسب
99	المبحث الأول :- مراعاة قرينة الدستورية
100	المطلب الأول :- ارتباط الدعوى الدستورية بالدعوى الاصلية
108	المطلب الثاني :-مراعاة قرينة الدستورية في التفسير
115	المبحث الثاني :- عدم امتداد رقابة التناسب إلى بواعث التشريع أو ملاءمته
117	المطلب الأول :- عدم امتداد الرقابة إلى بواعث التشريع
123	المطلب الثاني :- عدم امتداد الرقابة إلى ملاءمة التشريع
131	الفصل الرابع :-تطبيقات الرقابة على التناسب في الأنظمة المقارنة
132	المبحث الأول :- الرقابة على التناسب في الولايات المتحدة الأمريكية

رقم الصفحة	الموضوع
132	المطلب الأول :- تطور الرقابة على دستورية القوانين في الولايات المتحدة الأمريكية
140	المطلب الثاني :- تطبيقات رقابة التناسب في المحكمة العليا الأمريكية
144	المبحث الثاني :- الرقابة على التناسب في فرنسا
144	المطلب الأول :- تطور الرقابة على دستورية القوانين في فرنسا
148	المطلب الثاني :- رقابة التناسب في قرارات المجلس الدستوري الفرنسي
153	المبحث الثالث :- الرقابة على التناسب في مصر
153	المطلب الأول :- تطور الرقابة على دستورية القوانين في مصر
157	المطلب الثاني :- تطبيقات رقابة التناسب في مصر
165	المبحث الرابع :- إمكانية الرقابة على التناسب في العراق
165	المطلب الأول :- تطور الرقابة على دستورية القوانين في العراق
171	المطلب الثاني :- افاق الرقابة على التناسب في ظل دستور جمهورية العراق لعام 2005
181	الخاتمة .
185	المصادر والمراجع .